الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الضمان بين

حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع

الخاص الصغيرة والمتوسطة

(2012 / 18)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2012/05/31

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية ضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال : 2012/06/07

مقـــــررة اللجنـــة : السيـــدة لبنـــى الجريبـــي **رئيـــس اللجنة:** السيد الفرجاني دغمـــان

المقرر المساعد الأول : السيد المعز بالحاج رحومه **نائب الرئيس:** السيد المنصف شيخ روحه

المقرر المساعد الثاني : السيـــد المنجـــي الرحـوي

أولا : تقديم المشروع

في إطار النهوض بالقطاع الخاص واستحثاث نسق إحداث مواطن الشغل ودفع التنمية الجهوية بالبلاد، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مديرا للحساب المنشأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اتفاقية ضمان القرض المسند لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتبلغ قيمة هذا القرض 30 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 45 مليون دينار تونسي وذلك وفق الشروط التالية :

- ✓ نسبة الفائدة : ثابتة وتبلغ 2 % سنويا،
- ✓ فترة السداد : عشر سنوات منها 3 سنوات إمهال،
- ✓ الضمـــــان : ضمان الدولة التونسية.

ثانيا ــ أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 06 جوان 2012، وقد ثمّن أعضاء اللجنة أهداف ومقاصد المشروع الرامية إلى النهوض بالقطاع الخاص واستحثاث نسق إحداث مواطن الشغل ودفع التنمية الجهوية بالبلاد وذلك من خلال توفير التمويل لأصحاب الشهادات العليا والحرفيين وأصحاب المهارات الراغبين في الانتصاب لحسابهم الخاص وإنجاز مشاريع صغرى ومتوسطة، مبيّنين أن تقليص مدة السّداد جاء في إطار التخفيض في نسبة الفائدة.

وأوصى أعضاء اللجنة على ضرورة توخّي بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الشفافية في منح القروض لمستحقيها، والعمل على توفير التمويل لأصحاب المشاريع دون الإغفال على أخذ الضمانات الكافية لاسترجاع مبالغ القروض المسندة خاصة وأن مأتاها قروض تتحمل تسديدها المجموعة الوطنية بأكملها.

2012 / 18
المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
31 ماى 2012
رمز الإدارة...../عـــدد

مشـروع قانـون 2012 / 18

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 15 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفه مديرا للحساب الخاص المنشأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

فصـل وحيـد :

تمت المصادقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 15 أفريل 2012 بمراكش بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مديرا للحساب الخاص المنشأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والمتعلقة بالقرض المسند لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبالغ ثلاثون مليون (30.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.